الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/185

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: French

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

البيان المقدم من نادي نغوما، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

210113 210113 12-63918 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

مقدمة

لا تزال مسألة العنف ضد المرأة والفتاة تطرح نفسها رغم أننا في عز القرن الحادي والعشرين. والحقيقة أنه لا يمر يوم واحد لا تتعرض فيه امرأة أو فتاة للتحرش الجنسي والضرب المبرح وجميع أنواع المضايقات والشتائم. فأعمال العنف هذه، إنما هي آفة لا تستثني بلدا ولا قارة. وقد بات منعها والقضاء عليها واجبا دوليا أسست له صكوك قانونية دولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ومختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وها هو ذا إذن الإطار الذي نتناول فيه هذه المسألة بالانطلاق من واقع هذه الآفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد الخارج لتوه من نزاع مسلح، والذي أصبح بلد العاصمة العالمية لجريمة الاغتصاب حيث إنه أصبح يتصدر عناوين الأخبار الدولية المتعلقة بهذه الجريمة.

الحالة السياسية وآخر المستجدات

لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين البلدان الشديدة التخلف فيما يتعلق بمنع العنف القائم على نوع الجنس والقضاء عليه. ومن ثم، تتناول هذه الدراسة هذه المشكلة في محاولة لرسم صورة دقيقة للواقع الموضوعي. وسنبين في الأسطر القادمة المظاهر التي تثبت استمرارها في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الأسباب، وحالات العنف، ونسق المعايير الاجتماعية والثقافية، والصعوبات والتحديات ...).

أشكال العنف

ندخل مباشرة في صلب موضوع العنف ضد المرأة، فنستعرض بادئ ذي بدء جميع أشكاله المنقسمة إلى ثلاثة أنواع على نحو ما يلي:

(أ) العنف الجسدي، وهو عنف مترلي يتضح من الأمثلة التالية:

- مظاهر الإهمال الكلي للفتاة
- تزويجها القسري
- مظاهر العنف المتصل بمهرها
- ضربها
- الاعتداء الجنسي عليها وهي طفلة

- تشويه أعضائها التناسلية

(ب) العنف الجنسي، وهو عنف اجتماعي يتضح من الأمثلة التالية:

- التحرش الجنسي بالمرأة
- أعمال التخويف التي تستهدفها في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية
- أعمال العنف التي تتعرض لها المرأة والفتاة في فترات التراع وما بعد انتهاء التراع

(ج) العنف النفسي، وهو قاسم مشترك بين جميع أنواع العنف المذكورة آنفا.

الحالة السائدة

فيما يلي النتائج المستخلصة من دراسة استقصائية أجرتها في عام ٢٠٠٧ وزارة الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن السكان والصحة:

- تبلغ نسبة النساء اللائي يتعرضن للعنف الجسدي منذ سن الخامسة عشرة ٦٤ في المائة، وهو ما يشمل امرأتين من كل ثلاث نساء، و ٥٩ في المائة من الحوامل
- هناك امرأة من كل عشر نساء من اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٤٩ عاما عاشت تجربة جماعها الأول تحت الإكراه
- هناك ٧١ في المائة من النساء اللائي يتعرضن للعنف المترلي، وهذا النوع من العنف هو أكثر أنواع العنف شيوعا
- تبلغ نسبة النساء اللائي يتعرضن للعنف الجنسي والجسدي ٦٤ في المائة
- تبلغ نسبة النساء اللائي يتعرضن للعنف النفسي ٤٣ في المائة

وهناك عدة أسباب تكمن وراء جميع هذه الأشكال من العنف، نذكر بعضها في هذا التقرير على سبيل المثال لا الحصر:

- العرف
- الدين
- الأسباب المتأصلة
- عدم الاستقرار السياسي والتراعات المسلحة

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن النواميس الاجتماعية المستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنبثق أساسا من العرف والدين. وهناك من الشعارات الشعبية، والمحرمات، والمواقف وحتى الأحكام القانونية ما يساهم في تأبيد هذا العنف بمختلف أشكاله.

الصعوبات والتحديات

لم تكن الآليات التي وضعت لاستئصال هذه الآفة في جميع الحالات على مستوى المهمة المنوطة بها. فقد ثبت في ضوء الحالة السائدة أن المنظمات غير الحكومية والسياسات العامة والبرامج القائمة لا تعالج الأسباب الجذرية، وإنما تعالج آثارها.

فلسائل أن يتساءل مثلا عن كيفية التصدي لأشكال معينة من التمييز ضد المرأة كمنعها من ممارسة الوعظ والإرشاد بينما تغلب على أصحاب القرار عقلية مستمدة من مناهج فكرية متأثرة بالدين (المسيحية والإسلام والأنيمية). ويجوز التساؤل من ناحية أخرى كيف يمكن القضاء على العنف النفسي والحال أن مجلة الأحول الشخصية التي هي جزء من القانون المدني تشترط أن تحصل المرأة عن إذن من زوجها للعمل؛ علما وأن المجتمع ينظر إلى المرأة غير المتزوجة بعين الريبة ويعتبر أنها تحمل بذلك وصمة عار ترافقها أينما حلت.

ولا شك في أن هناك في المقابل أوجه تقدم تتمثل ضمن جملة ترتيبات في الحملة التي نظمت تحت شعار ''توفير التعليم لجميع البنات'' أو قانون المساواة (تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في ملاك موظفي جميع المؤسسات والمنظمات في البلد)، غير أنه لا تزال هناك مشاكل قائمة على مستوى تطبيق تلك الترتيبات.

وعلاوة على ذلك، فإن صناع القرار في الدولة لا يحركون ساكنا لتفعيل الصكوك الدولية الرامية إلى حل مشكلة العنف ضد المرأة والفتاة.

ويتضح بالدليل مما تقدم ذكره في الفقرات السابقة أن هناك صعوبات كثيرا منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تأرجح الواقع الاجتماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين الحداثة والتقاليد
- تمزق الهوية الذي يؤثر في المرأة بوجه خاص
- ضعف روح الالتزام (النضال) لدى المرأة المنخرطة في هياكل مكافحة أشكال العنف الممارس ضدها

ويتعين على الدولة أن تعزز من ناحيتها هياكلها وبرامجها لمكافحة العنف ضد النساء والفتاة وأن تعزز دورها في الوقوف في وجه العرف والدين بالاسترشاد في ذلك بالتوصيات

الواردة في إعلان جنيف بشأن العنف ضد المرأة الذي يحث الدول الأعضاء على ألا تتخذ من الدين ذريعة جاهزة تعفيها من تنفيذه.

ويجب إقامة تعاون ثنائي وآخر متعدد الأطراف في مجال القانون وتدريب وتعليم منظمات التصدي للعنف ضد المرأة على سبل تحقيق المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في التصدي لهذا العنف.

وينبغي أيضا تقديم دعم قانوني للمرأة ومؤازرتها نفسيا بإقامة هياكل متخصصة (من أفراد شرطة، وأخصائيين في علم النفس) للتصدي للعنف الممارس ضدها.

وتتمثل التحديات القائمة في مجال الوقاية فيما يلي:

- حشد جهود كل الأطراف الرئيسية الفاعلة من أجل القضاء على القوالب النمطية
- تكوين الأطراف القانونية الفاعلة
- تحديد العادات والتأثير فيها من حيث مفاهيمها ومعاييرها المتعلقة بالمرأة
- تثقيف السلطات العرفية

خاتمة

فيما يتعلق بالوقاية من جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليها، نذكّر بأن تناولنا للمشكلة هنا كان ضمن الإطار المحدد لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأننا كنا حريصين منذ البداية على تمييز أشكال العنف جميعها عن بعضها البعض وقدمنا بيانات إحصائية بشأنها.

ثم استعرضنا الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة في بلدنا، ثم ختمنا، فأبدينا بشان الحالة السائدة بعض الانتقادات لم نغفل فيها عن ذكر الصعوبات والتحديات ذات الصلة.

ويتضح من التحليلات التي أجريناها أن العنف ضد المرأة والفتاة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال أبعد من أن يقال بشأنه إنه قد تم القضاء عليه نهائيا. ويقودنا هذا الاستنتاج إلى استنتاج آخر مفاده أن الوقاية من هذا المنطلق تنطوي هي أيضا على مشاكل. وتعزى هذه المشاكل بوجه خاص إلى معايير اجتماعية وثقافية تنبثق في الأساس من العرف والدين.

ويبدو واضحا في هذا الصدد، أن الرأي العام لا يزال حتى الآن يبدي تحفظات جدية على التصدي لهذه المشكلة.

وخلاصة القول إن على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها وتمارس سلطتها السيادية لتصبح الفاعل الرئيسي في منع هذه الآفة المتجذرة واستئصالها. والأمر متروك لها للتصدي للعوامل الاجتماعية والثقافية (الصورة النمطية والقوالب النمطية وأشكال التحيز والتمييز الديني أو القوانين التمييزية العرقية القبلية ...) وغير ذلك من الأعمال، كالاعتداءات الجسدية، والجنسية، والتزويج القسري، وتشويه الأعضاء التناسيلية أو التحرش الجنسي، وذلك بقمعها بكل حزم، وبمحاكمة الجناة أمام محاكم مختصة تعطي لكل ذي حق حقه.